

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والثلاثون

١٤ - ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣ (الجزء الأول)

البند ٥ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن الجزء الأول من دورتها الثالثة والثلاثين

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد فولفغانغ شتوكل (ألمانيا)

خامسا - مسائل التنسيق

١ - نظرت اللجنة، في جلساتها ----- المعقدة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٣، في مسائل التنسيق تحت البند ٥ من جدول أعمالها. وكان معروضاً عليها الجزآن الثاني والثالث من تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي الشامل (١ E/1993/47/Add.1 و ٢).

المناقشة

٢ - أدى وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة ببيان عن الاجراءات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره لوكيل الأمين العام لما قدمه من معلومات مفيدة، وأبدت الوفود تعليقات وقدمت اقتراحات بشأن جوانب محددة من تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي الشامل لعام ١٩٩٢.

٣ - وأجريت مناقشة عن صدور الوثائق في الموعد المناسب ونوعيتها. وأعربت وفود كثيرة عن رأي مؤداه، أنه نظراً لتأخر الوثائق وعدم كفايتها، فضلاً عما يوجد فيها من أوجه تباين وعدم دقة، لم تتمكن اللجنة من إجراء مناقشة موضوعية ومن اتخاذ توصيات عن فحوى المسائل أو تزكية التقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - واقتصرت بعض الوفود أنه نظراً لعدم اجراء مناقشة موضوعية ينبغي للجنة أن تناقش دورها في مجال التنسيق ولا سيما إزاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. بيد أن وفوداً أخرى رأت أن هذه المناقشة قد جرت في وقت قريب جداً وأنها ليست مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

٥ - ولاحظ عدد من الوفود أن لجنة التنسيق الإدارية قد استجابت لتكيف جهازها الفرعي للمطلبات المتغيرة وكانت ذات نظرة تطعيمية عند قيامها بذلك. وأعربت هذه الوفود عن تقديرها بصفة خاصة للاهتمام الذي أولته لجنة التنسيق الإدارية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية واتصاله بالإصلاح والتنمية والمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان بالاستناد إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة وإلى البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمراحل انتقال.

٦ - ذكر ممثل الأمانة العامة أن تأخير تقرير لجنة التنسيق الإدارية السنوي الشامل كان بصفة استثنائية هذا العام بغية إظهار نتائج الاستعراض الذي أجرته لجنة التنسيق الإدارية في دورتها الأولى العادية لعام ١٩٩٣ المختتمة مؤخراً لدورها وسير أعمالها والإجراءات المتخذة لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وتنسيق المساعدة الإنسانية. ذكر ممثل الأمانة العامة أنه ستتلافي هذه الحالة مستقبلاً وأن المقصد هو أن يغطي التقرير السنوي الشامل الأنشطة التي اضطاعت بها لجنة التنسيق الإدارية خلال السنة التقويمية السابقة. ذكر ممثل الأمانة العامة كذلك أن أي عدم دقة أو تباين في هذا التقرير سيصوب في تقرير منقح أو بتصويب.

الاستنتاجات والتوصيات

٧ - أكدت اللجنة مجدداً أن دورها في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في مجال التنسيق في منظومة الأمم المتحدة ما زال يستند إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د - ٦٠) وما زال صالحاً.

٨ - وأعربت اللجنة عن أسفها للتأخر في تقديم الوثائق وعدم كفايتها نظراً لأن التقرير الكامل عن أنشطة لجنة التنسيق الإدارية بصفة خاصة في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٣ لم يتع للجنة بل أرسل مباشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما بيان وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة الذي قدم معلومات مفيدة عن أحد أحدث أنشطة لجنة التنسيق الإدارية فلم يعتبر بدليلاً عن التقرير السنوي الشامل عن أنشطة لجنة التنسيق الإدارية في السنة التقويمية السابقة، ولا ترى اللجنة كذلك أنه يعوض عن

أوجه القصور في الوثائق. وطلبت اللجنة من لجنة التنسيق الادارية أن تكفل تزويدها في المستقبل بوثائق ملائمة تتضمن معلومات حديثة وتصدر في الوقت المناسب.

٩ - وأعربت اللجنة عن استيائها من البيانات، ولا سيما ما ورد منها في الفرعين أولاً - باء - ٣ وثالثاً ألف وباء من E/1993/47/Add.1، التي تتناول بصفة خاصة مسائل الموظفين والمسائل الادارية العامة والمسائل المالية. وتعطي أوجه التباهي وعدم الدقة الواردة في تلك البيانات انطباعا خاطئا ومضللا بأن عددا من الحكومات قد تجاوزت الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه مؤسسات المنظومة. وعلاوة على ذلك فإن الصياغة المتصلة بمسائل الموظفين والمسائل الادارية فضلا عن "الاستراتيجية القطرية المشتركة" و "المكاتب المتكاملة" لا تعكس بدقة الولايات التشريعية ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. وفي ضوء جميع هذه المصاعب لم تتمكن اللجنة من دراسة التقرير على نحو مناسب. وأحاطت اللجنة علمًا بالتأكيدات المقدمة من الأمانة العامة بأن أي عدم دقة أو تباهي في هذا التقرير سيصوب بطريقة ملائمة وفقا لوجهات النظر التي أعربت عنها اللجنة قبل انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٣.

١٠ - وشددت اللجنة مرة أخرى على الحاجة إلى إعداد الوثائق على نحو ملائم وتقديمها في الوقت المناسب إلى السلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية.

١١ - وأحاطت اللجنة علمًا مع التقدير بالجهود التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك ما يبذله بصفته رئيسا لللجنة التنسيق الادارية، في حشد وتنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان بالاستناد إلى المادة ٥٠ من الميثاق، وطلبت إليه أن يواصل بذل هذه الجهد وأن يقدم تقريرا عن نتائجها في الاستعراض الشامل المقبل للجنة التنسيق الادارية.

١٢ - وأكدت اللجنة أن جميع الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية على نطاق المنظومة والتي ألغيت، وخاصة ما يتصل منها بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة وأقل البلدان نموا، ينبغي أن تظل تنبع من جاذب الجهاز الجديد.

١٣ - وقررت اللجنة أن تبقى هذا البند مفتوحا كي تتمكن من النظر في دورتها الثالثة والثلاثين المستأنفة في الأعمال التحضيرية للسلسلة السابعة والعشرين من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية.
